

فقال : إنه لحقيق أن لا يقيم يوماً<sup>(١)</sup> ويُقتل من سب الإمام كما يُقتل من سب النبي (صلع) .

(١٦٢١) وعن جعفر بن محمد (ع) أنه قال . من أفتَرَ على جماعة . يعنى بكلمة واحدة . فأتوا به مجتمعين إلى السلطان ، ضربه لهم حدًا واحدًا . وإن أتوا به متفرقين ضربه لكل من يأتيه منهم به . من واحدٍ أو جماعة . حدًا ، وإن قذف كل واحدٍ منهم على الانفراد حدًا له<sup>(٢)</sup> . أتوا به مجتمعين أو متفرقين .

(١٦٢٢) وعنه (ع) أنه قال : لا ينبغي ولا يصلح للمسلم أن يقذف يهودياً ولا نصرانياً ولا مجوسياً بما لم يطلع عليه منه . وقال : أيسر ما في هذا أن يكون كاذباً .

(١٦٢٣) وعنه أنه قال : إذا قذف أهل الكتاب بعضهم بعضاً حدّ القاذف للمقذوف . يعنى إذا رفعه كان من أهل ملته أو من غيرهم من المشركين ، وقال : تُقام الحدودُ على أهل كل دين بما استحلوهُ<sup>(٣)</sup> .

(١٦٢٤) وعنه (ع) أنه قال : إذا قذف المسلم مشركاً ، وزوجها مسلمً أو ابنتها ، أو قذف مشركاً وله ولدٌ مسلمٌ ، فقام المسلم يطلب الحدّ جُلِدَ القاذفُ حدّ القَذَف .

(١٦٢٥) وعنه (ع) أنه قال : إذا قَذَفَ المشركُ مسلماً ضُربَ الحدّ وحُلِقَ رأسُهُ ولحيتهُ . وطيفَ به على أهلِ ملته ونُكِلَ به ليكونَ عِظةً لغيره من المشركين .

(١٦٢٦) وعنه (ع) أنه قال : لا ينبغي قذفُ المملوكِ ، وقد جاء فيه

(١) زيد في ط - واحدة . وفي ع - واحداً .

(٢) ش . ي - به .

(٣) حش - من مختصر الآثار - ومن قذف مشركاً فلا حد عليه إلا أن يكون للمشرك ولد مسلم فيقرم عليه بذلك فيحد حرمة الإسلام ولا ينبغي أن يقذف مشركاً ولا غير مشرك .